اللقب فخرج الامتنان لم مفهوم كما هو مبين فى محله **طاهر** المراد به ما يشمل
الطهور بدليل قوله الاتى ولا بمستعمل وذلك لتفسير ابن عباس وغيره للطيب فى
الاية بالطاهر فلا يجوز بنجس كان جعل فى بول ثم جف او اختلط به تخور وث
متفتت ومنه تراب المقبرة المنبوشة لاختلاطها بقذرة الموتى وصديدهم المتحقق
ومن ثم لم يطهره المطر قال القاضى ولو وقعت ذرة نجاسة فى صبرة تراب كبيرة
تحرى وتيمم وهو مبنى على الضعيف السابق انه لا يشترط التعدد فى التحرى
فعلى الاصح لا يتحرى الا ان كان النجس لا يتحرى ثم جعل التراب كتيمين نظير ما مر
فى فصل الكيمين عن القميص بعد تنجس احدهما ولا يضر اخذه من ظهر كلب لم
يعلم الملاصقة به مع رطوبة **حتى ما يداوى به** كالارمنى بكسر اوله وما يوكل
سفها كالمدر وطين مصر المسمى بالطفل كما صرح به جمع وما اخرجته الارضة
منه وان اختلط بلعابها كما يحيى بما يجف وان تغير به طعمه ولونه وريحه
ويشترط ان يكون له غبار وهم بذكره لانه الغالب فيما **ومن ثم صح برمل** خشن
فيه غبار ولو منه بان سحق وصار له غبار كما يأتى فى شرح الارشاد وغيره اما
الناعم فلا لانه للصورة بالمضو يمنع وصول الغبار اليه ومن ثم لو علم عدم لصوقه
لم يؤثر فانا طهم ذلك بالحس والشائع للغالب ولا ينافى ما تقرر اعادة الباب المفيد
لمغايرة الرمل للتراب لانه انما ينظر لصورة الرمل قبل السحق ثم التيمم حقيقة انما
هو بالغبار الذى صار ترابا لا بالرمل ففى العبارة نوع قلب وهو مما يؤثر الفصحاء
لاغراض لا يبعد قصد بعضها هنا **لا بعود كفوة ودخان تزف** ومسلم طين
شوى وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما اصابته نار فاسود ولم يصر رمادا
ومختلط بدقيق ونحوه كجص وزعفران وان قل المخلوط جدا بحيث لا يدرك
لانه لغلوبته يمنع وصول التراب للمضو **وقيل ان قل المخلوط جاز** نظير
ما مر فى الماء ويرده ما تقرر ان قليل المخلوط هنا يمنع ولو احتمالا وصول المطهر
للعضو لكثرة نقله بخلافه ثم فى الماء ومر ان التراب لا بد ان يكون طهورا

فخ لا يصح التيمم **بمستعمل** فى حدث وكذا خبث فيما يظهر بان استعمل فى مغلظ **على الصحيح**
كالماء القليل وكون التراب لا يرفع الحدث فلا يتاثر بالاستعمال بخلاف الماء يرد بان
السبب فى الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر بل زوال المنع من غير الصلاة
بدليل انه ما السلس مستعمل مع انه لا يرفع حدثا قطعا **ولو** اى المستعمل **باق قضوه**
اى التيمم بعد صحته **ولذا عاد ناثر** بالمثلثة منه بعد مسه له وان لم يرض عنه فلن
اخذه من الهوى عقب انفصاله عما مسه لم يجز وايهام قول الرافعى وانما يثبت له حكم
الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض عنه التيمم الاجزاء غير مراد له لان غايته انه كالماء
وهو يضر فيه ذلك فاولى التراب نعم ينتقض فى انه لا يضر هنا رفع اليد بما فيها من
التراب ثم عوده اليه لانه لما احتاج لهذا هنا تنزل منزلة الاتصال بخلافه ثم **فى الاصح**
كالمتقاطر من الماء وما قيل فى توجيه مقابل الاصح ان التراب كثيف اذا علق بالمحل منع
غيره ان يلصق به بخلاف الماء الرقيق يرد بان ذلك يفرض تسليمه انما يقتضى عفو
الماس لا كله فبعض الماس متناثر وقد اشتبه فمنع الكل لعدم التميز ومن ثم لو تميز
الملاصق عن غيره وتحقق ان المتناثر هو ذاك الغير لم يكن مستعملا كما هو واضح
ثم رايت المجموع صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما اصاب العضو ثم تناثر عنه
وصحح انه مستعمل والى ما لم يمسه البتة وانما لاقاه ما لصق به وقال المتجه انه غير مستعمل
كالباقى بالارض ثم قال ثم لا يضر هنا رفع اليدين عن العضو ثم عودها اليه كمسح
بقية الاحتياج اليه هنا الا ما فى الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين فى تراب
يسير مرات كثيرة حيث لا يتناثر اليه شئ مما ذكر **ويشترط قصده** اى التراب
لغة تعالى فتيمموا صعيدا طيبا اى قصدوه بالنقل بالمضو اليه **فلو سفته**
اى التراب **ريح عليه** اى على وجهه ويده **فردده** على المضو **ونوى لم يجز**
بضم اوله لانتفاء القصد بانتفاء النقل المتحقق لم وان قصد ونوى فى مبهما
التيمم لانه فى الحقيقة لم يقصد التراب وانما اتاه لما قصد الريح ومن ثم لو اخذه
من المضو وردده اليه او سفت ريح على اليد فمسح بها وجهه مثلا واخذه من الهوى